

الخيار الصعب في علاقة الولايات المتحدة بالخليج

محمد خلفان الصوافي
كاتب إماراتي

ما حدث في عهد أوباما، وما نراه اليوم مع الرئيس بايدن، يطرح تساؤلات وعلامات استفهام من أبناء المنطقة قبل المفكرين والمحللين حول استمرار الحديث عن صفة "الحلفاء الاستراتيجيين" التي تجمع بين الطرفين، أم أننا أمام تحول جديد في العلاقة التقليدية مع الولايات المتحدة الأميركية؟ وما قد تؤدي إليه تلك السياسات الجزئية والتي تتأرجح من حين إلى آخر بين البقاء أو الرحيل، وما قد ينجم عن ذلك من اهتزاز في صلابة الموقف والمساس بما كان يعتقد أنه من ثوابت العلاقة التاريخية؟

منذ سبعينات القرن الماضي إلى مجيء أوباما اتسمت العلاقة الخليجية الأميركية بحالة من الاستقرار وتوحيد المصالح المشتركة، وكانت سببا في تجاوز الكثير من التحديات الثنائية والإقليمية، سواء احتواء ادعاءات الثورة الإيرانية أو حتى تلك المحاولة لتخريب العلاقة بما حدث في الحادي عشر من سبتمبر 2001، ولكن خلال هذه الأيام نشهد نوعا من التردد في المواقف الأميركية نفسها؛ ففي الوقت الذي نجد فيه أن للبيت الأبيض موقفا قد يؤدي إلى تخريب العلاقة، مثل ذلك التقرير الخاص بمقتل المواطن السعودي جمال خاشقجي، يظهر موقف مخالف صادر عن الخارجية الأميركية كمؤسسة تقليدية عريقة تترك معنى العلاقة مع الدول الخليجية يرفض التهديدات التي تضمنها التقرير. ما يوحي بوجود إشكالية بين البيت الأبيض ومؤسسات الدولة في تقييم العلاقة الأميركية - الخليجية، أو أنها مجرد تعبير عن أهواء بعض المسؤولين الأميركيين الذين يعملون ضمن فريق من المساعدين لديهم أجنداتهم الخاصة في عدم استمرار هذه العلاقة القوية.

"خدش العلاقة" من خلال تسييس ملف حقوق الإنسان من أجل الحصول على مواقف سياسية في ملفات أخرى، مثل الملف النووي الإيراني أو غيره، يضر بالمصالح الاستراتيجية في المنطقة، ويدفع بالحلفاء إلى عدم الثقة في السياسة الأميركية. بل القلق الأكبر أن يزداد هذا الخدش وتتفاقم بالتالي ملفات أخرى خلال الفترة القادمة ويؤثر في التعاون مع الديمقراطيين تحديدا، خاصة في ظل وجود أطراف داخل الإدارة الأميركية وأطراف إقليمية تعمل على تغذية الخلافات، مثل إيران وتنظيم الإخوان المسلمين الإرهابي، الذين باع آمالهم بالفشل حتى الآن.

معروف عن السياسة الأميركية أن المؤسسات التقليدية لا تنساق وراء أهواء الرئيس أو الإدارات المتعاقبة، بل هي عادة ما تتكبح أي محاولة للمساس بالمصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة، لذا فإن التقرير الأميركي حول مقتل خاشقجي، والادعاء بوجود علاقة لولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، ومع كل التفاصيل المرفقة التي تثبت كونه مجرد تقرير استنتاجي، هي سقطة أخرى في العمل المؤسسي للولايات المتحدة، بعد سقطة اتهام العراق بامتلاك السلاح النووي عام 2003.

على الرغم من مسيرة تاريخ العلاقات الخليجية - الأميركية التي امتدت لأكثر من سبعة عقود من الزمن، وترسخت بشكل كبير خلال فترة الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي بقيادة الولايات المتحدة والمعسكر الشرقي بزعامة الاتحاد السوفياتي قبل تفككه في العام 1991، هناك توجس عربي بالكامل وخليجي بشكل خاص من تحولات بعض المسؤولين الأميركيين من الاستمرار في العلاقات التي تربط بينهما وبشكل أخص من الحزب الديمقراطي بدلا من العمل على تقوية وتعزيز تلك العلاقات من الناحية الاستراتيجية.

غريب أمر البعض ممن يطلق عليهم صناع قرار في الإدارة الأميركية، الذين يركزون على حسابات متعلقة بالاستراتيجية الأميركية العالمية والاتجاه نحو جنوب شرق آسيا، وهذا يمكن فهمه لو كانت الرغبة الأميركية هي الاستغناء عن المنطقة، ولكن في ظل استمرار التواجد في منطقة الشرق الأوسط فإن هناك تحديات كبيرة وكثيرة تواجه السياسة الأميركية لا يمكن التعامل معها بعيدا عن الدول الخليجية تحديدا، وذلك من واقع منطقتين اثنتين.

العقلانية الخليجية ترجح كفتها على التصرفات الأميركية التي تظهر أحيانا عدم أتران في اتخاذ المواقف، كما حدث مع إدارة الرئيس أوباما خلال الفوضى التي سميت في الأدبيات الغربية بالربيع العربي

المنطلق الأول: وجود أنظمة سياسية أكثر استقرارا في منطقة الشرق الأوسط نتيجة لوجود حالة تفاهم مشترك بين القيادة والشعب الخليجي، وهي علاقة ثنائية، على خلاف ما قد يعتقد البعض لا يمكن اختراقها، حتى لو صدر هذا الاعتقاد عن أبناء من هذه المنطقة الذين خرجوا عن تقاليدها السياسية.

المنطلق الثاني: الاعتدال والواقعية في التعامل مع الاختلافات في السياسة الأميركية نظرا لوجود مصالح مشتركة. بل إن العقلانية الخليجية ترجح كفتها على التصرفات الأميركية التي تظهر أحيانا أنها غير قادرة على الأتران في اتخاذ مواقفها السياسية، كما حدث مع إدارة الرئيس باراك أوباما خلال الفوضى التي كانت تسمى في الأدبيات الغربية بـ"الربيع العربي" وربما يحدث ذلك الآن في عهد الرئيس جو بايدن.

الشعب السوري خارج القطبية..



بعد عشر سنوات من الخراب ماذا عن سوريا؟

فاروق يوسف
كاتب عراقي

بعد أيام تكمل سوريا عشريتها السوداء الأولى، وكيف تبدو صورتها في السنوات المقبلة؟ لا يصلح مستقبل ذلك البلد المنكوب مسرحا لأي نوع من التكهّنات، لا لأنه واضح بشكل لا يقبل التكهّنات بل لأنه غامض إلى درجة أن أي تكهن يكون فيها عبارة عن لهُو في الفراغ.

وباستثناء تمسك روسيا بفنونها الذي صار جزءا من سياستها الخارجية، فإن أي نقود لأي دولة أو مشاركة في المهارة - الماساة السورية لا يمكن التحويل عليه حتى لو كانت تلك الدولة هي إيران.

ليس ذكر إيران هنا فيه شيء من المبالغة. فدولة المالكي أقامت دولتها الصغيرة على أطراف دمشق وبالصنيط في حي السيدة زينب. تلك دولة ينبغي عدم الاستهانة بها لما تملك من غطاء قانوني بعد أن وهب النظام السوري، رأسه بالتحديد، الإيرانيين الكثير من الحقوق التي لم يعد سوريون كثر يملكونها بما فيها حق المواطنة التي أتاح لهم إمكانية تملك العقارات والأراضي.

لم أخرج عن الموضوع فالوجود الإيراني يقع في صلب مستقبل المسألة السورية. فأيران موجودة على الأراضي

السورية ليس من خلال مواطنيها الذين يتكاثرون ويبدأون بالسيطرة على الاقتصاد شيئا فشيئا بل من خلال حزب الله الممثل الرسمي على الأراضي السورية والمليشيات العراقية والأفغانية والمتعددة الجنسيات.

الشعب السوري انقسم إلى ثلاثة أقسام، قسم مهدد بالمجاعة، بسبب الانهيار الاقتصادي، وقسم لاجئ ويخطط لمشروع غربته الطويلة، وما بين القسمين هناك قسم لا يزال نازحا ومشردا ومقيما في العراء

تلك واحدة من المشكلات التي ستواجهها روسيا. ولكنها مشكلة صغيرة مقارنة بالمشكلات الأخرى. ولكن ألم تعد سوريا أو ما يحدث فيها مشكلة للسوريين بغض النظر عن موقفهم من النظام؟ ذلك وصف على قدر عال من القسوة غير أنه يتطابق مع الواقع. ففي كل المؤتمرات التي تتعلّق بمستقبل سوريا كان حضور السوريين

هامشيا ولم تعد الدول التي ساهمت في تدمير سوريا وتشريد سكانها وتجويعهم معنية بسماع أصوات المشردين والهالكين. أما صاحب الشأن القيم في دمشق فإنه قد ازداد ثقة بنفسه بالرغم من أنه لا يملك حتى صلاحية الاستشارة في ما يتعلق بشؤون بلاده التي ازدادت سوءا بعد انهيار سعر صرف الليرة السورية وصار الشعب يتوقع حدوث مجاعة في وقت قريب. كان الحصار الأميركي مفاجئا لنظام لا يزال يثق بنفسه بالرغم من أنه يقع تحت الحماية الروسية. وروسيا لم تحرك ساكنا في ما يمكن أن يشكل مؤثرا على الإنقاذ. لقد انهارت الليرة السورية ما إن أعلنت الولايات المتحدة عن حصارها القائم على ما سمي بـ"قانون قيصر" وهو مجرد ذريعة. وهكذا فقد انقسم الشعب السوري إلى ثلاثة أقسام. قسم مهدد بالمجاعة بسبب الانهيار الاقتصادي بالرغم من أن كل المعطيات الواقعية تقول إن سوريا لا يمكن أن تجوع، وقسم ثان لاجئ ويخطط لمشروع غربته الطويلة حيث أبداع السوريون باختراع مختلف الوسائل لضمان حياتهم المستقبلية في بلدان اللجوء، وما بين القسمين هناك قسم ثالث لا يزال نازحا ومشردا ومقيما في العراء وليس له أي نوع من الأمل في استعادة شيء من حياته. ليس من المؤكد أنه سيكون للولايات المتحدة حضور واسع في سوريا بسبب

طريقة تعامل إدارة الرئيس جو بايدن الباردة مع الأزمة السورية غير أنها لن تخسر مواقعها. ستكون موجودة حتى لو كان حضورها رمزيا. أما تركيا التي تستغل متمسكة بعجزها القديم الجديد وهو حزب العمال الكردي. ولكن إلى متى؟ ذلك سؤال يشغل روسيا وهي المسؤولة عن كل شيء.

ولكننا لم نصل حتى الآن إلى صورة سوريا في المستقبل؟ تلك صورة قد لا ترى النور في وقت قريب. فالحاجة إليها هي من بناء أفكاري وهي ليست سوى جواب على سؤال تقليدي يؤرق الكثيرين. فسوريا لا تملك شيئا من نفسها. إنها ملك الآخرين. ليس الآن فحسب بل وفي المستقبل أيضا. وليس في ظل حكم الرئيس بشار الأسد فحسب بل وأيضا في ظل حكم أي نظام بديل. بغض النظر عن مستوى ونوع ولأته لهذه الجهة أو تلك. ما شهدته سوريا من أهوال عبر تلك العشرية الأولى من خرابها لن يسمح باستعادة سيادتها وإن كانت الحاجة إلى الجماعات الإرهابية التي فتكت بها وعبثت بأقدارها قد زالت.

سوريا التي كانت قد ذهبت إلى مكان خفي ولن تعود. أما الصورة التي ستظهر من خلالها، فإنها ستظل ناقصة ومطلومة ومشوشة لا يضيء عليها الحديث غير الواضح عن إعادة الإعمار إلا المزيد من اليأس.

مأرب ساحة عبث الحوثي بمصير اليمنيين

بالضرورة على الداخل اليمني، المليء بالنقوب والعيوب، واشتباك الحسابات والمعادلات، بمعنى أن ذلك هم آخر سيديل حوله الكثير من الحبر وربما الدماء.

وتخوض الحكومة انطلاقا من عدن تحديا صعبا لتعادل مفعول سيطرة الحوثيين في بعض مناطق اليمن، وتقدم نفسها للمجتمع الدولي، بدلا من أن تكون التأسيس عليه لبناء مشروع الدولة المستعادة. ولا يسع الحكومة في عدن إلا النجاح في هذا التحدي، حتى لا تخسر البلاد آخر رهانتها للنجاة من سلطة الأمر الواقع الذي تفرضه الجماعة الانقلابية، التي تتحين تفاهم أو تطاحن اللاعبين الإقليميين والدوليين، بما يؤول إلى منحها ورقة الشرعية والاستمرار. ولن تالوا هذه الجماعة جهدا في إفساد تجربة الحكومة في عدن وتخبيلها، حتى لو كان عبر ورقة الخلافات وتشجيع أمنيات الانفصال لدى بعض المنضوبين وتغذيتها تحت لواء "الشرعية".

صدر في وقت سابق تقرير مهم لفريق الخبراء الدولي المعني باليمن، وقدم إضاءات لعدد من زوايا الملف اليمني، لكن تداوله بقي في خاتمة تبادل التهم والتصفيات الإعلامية، وغاب عنه أي دعم يساعد في بناء تصورات عملية ترفد محاولات الخروج بالبلاد من مأزقها وتلمس طريق النجاة من الانهيار النهائي والفشل الكامل، لاسيما وأن العالم والمجتمع الدولي يزداد انشغالا بقضاياه المحلية، في ظل جائحة كورونا التي تقلص من قدرات الجميع على العمل خارج حدوده.

هناك دعوات متكاثرة لوقف الحرب بأي شكل، لكن لا أحد يعرف كيف ستكون الخطوة التالية بعد إخماد البنادق، وما إذا كان اليمن مجرد تفصيل في ملف الحل الشامل بين أطراف إقليمية ودولية في المنطقة. لكن هذا لا ينعكس

واشنطن ودعواتها إلى التهدئة والحوار، المزيد من التصعيد والمكابرة ورفع رصيد المرارة اليمنية.

هل ساعد وصول الرئيس الديمقراطي جو بايدن في تسريع خروج اليمن من مأزقه، بوضع النقاط على الحروف، ووقف الجماعة الحوثية عن الإمعان في إتهام اليمنيين، وتساهل المجتمع الدولي معها، وإعادة توجيه الضغوط من على قيادة التحالف العربي، إلى الجماعة الانقلابية، وتحميلها مسؤولية ما حل باليمن من دمار وخراب، وحرمان الشعب من الوصول إلى حقه في حكم نفسه وتقرير مصيره، عبر مخرجات الحوار الوطني أو المبادرة الخليجية أو قرارات الأمم المتحدة، أو الحلول المحلية التوافقية التي كان الحوثي أول من يلتفت عليها وينكرها، ويعيد دخول البلاد في دوامة الجهول؟

الجواب حتى الآن، لا، بل كان التفسير التلقائي لدى الحوثيين لرسائل

الشعبية، وحتى الحد الأدنى من ظلال دولة قائمة، أضحت عزيزا عليهم التمتع به والحصول عليه.

هل ساعد وصول الرئيس الديمقراطي جو بايدن في تسريع خروج اليمن من مأزقه، بوضع النقاط على الحروف، ووقف الجماعة الحوثية عن الإمعان في إتهام اليمنيين، وتساهل المجتمع الدولي معها، وإعادة توجيه الضغوط من على قيادة التحالف العربي، إلى الجماعة الانقلابية، وتحميلها مسؤولية ما حل باليمن من دمار وخراب، وحرمان الشعب من الوصول إلى حقه في حكم نفسه وتقرير مصيره، عبر مخرجات الحوار الوطني أو المبادرة الخليجية أو قرارات الأمم المتحدة، أو الحلول المحلية التوافقية التي كان الحوثي أول من يلتفت عليها وينكرها، ويعيد دخول البلاد في دوامة الجهول؟

الجواب حتى الآن، لا، بل كان التفسير التلقائي لدى الحوثيين لرسائل

فيها، للحصول على شرعية القبول بنفوذه في اليمن.

إيران منشغلة بإعادة تموضعها واحتمال موقع مؤثر ووازن في سياق الحوار المرتقب مع الإدارة الأميركية الجديدة، واليمن واحدة من الأوراق التي تنوي استخدامها في هذا الحوار، وتنسج وكلاءها الحوثيين على المماثلة والتحایل على ضغوط إنجاز مخرج لأي من الطرق المسدودة في المشهد اليمني. وليس في حسابات الجماعة الانقلابية أن تتأخر أو تخذل رعاتها في طهران، حتى لو تسببت في إرهاب الشعب اليمني بجولة جديدة من المتابع التي تثقل كاهله، لأنها في حقيقة الأمر لا تمت إليه بصلة، ولا يقوم مشروعها إلا على ركاب الواقع المر.

تعيش دول المنطقة الكبرى العاشرة لوجة الربيع العربي، وبالنسبة إلى اليمنيين ذهبت أحلام تلك المرحلة أدراج الرياح. لقد تسبب الفشل المتواصل لمشاريع التفاهم والتسوية، ثم الانقلاب الدموي للحوثيين، في دخول البلاد نفقا مظلمًا تبددت معه الطموحات

عمر علي البدوي
صحافي سعودي

لا تزال رحى المعارك مستمرة في مأرب، التي يريد الحوثيون فاصلا وخطوة تحضيرية لمرحلة مقبلة، يتراجح فيها صوت البنادق ويتقدم الحوار. حينئذ لا بد من أوراق للضغط وعناصر للقوة. ويخسر الحوثي الكثير من مجنديه على أبواب المدينة، لكنه لا يبالي بإزهاق أرواح اليمنيين، إذا كان العائد السياسي مغريا لرعايته في طهران. مشهد يتكرر، لاستخدام الحوثيين هذه الفرص الخطيرة ورقة ضغط للمنافسة على نيل بعض المكاسب أو الوقت لتثبيت سلطة الأمر الواقع.

دون أن يابه لصالح اليمنيين أو يراعي حياتهم. وهذا تصرف غير مستغرب ممن زرع الألغام، وجند الأطفال، وسرق قرابة مليار دولار خصصت لمرتبات الموظفين، وهند بتفجير البلاد، وتابيد حالة الأزمة